

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية (المعايير المحاسبية)

يميز الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية بين كل من:

أ/ **الفرضيات القاعدية: Les hypothèses de base** وهي الفرضيات التي يتم إعداد الكشوف المالية بموجبها، ولتحقيق أهداف الكشوف المالية يجب أن تعد تلك الكشوف وفق الفرضيتين التاليتين:

1/ محاسبة الالتزام La comptabilité d'engagement

أي أن المحاسبة المالية محاسبة إلتزام تقوم على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي

وفقاً لهذه الفرضية يجب على المؤسسة إعداد كشوفها المالية بناء على أساس الاستحقاق _ بإستثناء جدول تدفقات الخزينة الذي يعد وفقاً للأساس النقدي _ ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض. و تطبيق اساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف الكشوف المالية المتمثلة في تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة. **ويتبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) هذه الفرضية** حيث تنص المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، المتضمن للنظام المحاسبي المالي بأنه « تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على اساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث... إلخ »¹.

2/ إستمرارية النشاط: La continuité d'exploitation

وفقاً لهذه الفرضية يتم إعداد الكشوف المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في النشاط إلى أجل غير محدد في المستقبل المنظور، وفي الحالة العكسية _ أي في حالة وجود شكوك حول استمراريته (مثلاً كانت لدى إدارتها نية تصفيتها)، عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية، وهنا لا يتم إعداد الكشوف المالية على أساس إستمرارية نشاط المؤسسة بل يتم تقييم أصولها بقيمة التصفية.

وهذه الفرضية القاعدية مهمة على الخصوص في التقييم المحاسبي للأصول، حيث أنه في ضل سياق عادي لإستمرارية النشاط يتم التسجيل المحاسبي للأصول بقيمة اعلى من قيمتها التصفوية، وأن القيمة التصفوية لمؤسسة في حالة عسر مالي سوف تكون أقل من قيمتها الدفترية. وهذه الفرضية مأخوذ بها

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (عدد 27، سنة 2008).

في النظام المحاسبي المالي، إذ تنص المادة سبعة (07) من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 على ضرورة إعداد الكيانات الخاضعة لهذا النظام لمحاسبتها وفقاً لهذه الفرضية.

ب/ الخصائص الكيفية للكشوف المالية: **Les caractéristiques qualitatives**

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في الكشوف المالية ذات فائدة لمستخدميها، وتجعل هذه الأخيرة ذات جودة عالية، حيث تنص الفقرة 24 من الإطار المفاهيمي على أن الخصائص الكيفية هي:

1/ القابلية للفهم: Intelligibilité وتتضمن هذه الخاصية قابلية المعلومات المالية (المعلومات المحاسبية) للفهم من قبل المستخدمين، وتفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى مقبول من المعرفة في مجال المحاسبة والأعمال كما يجب أن تكون المعلومات المالية (المعلومات المحاسبية) المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلى أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المالية (المعلومات المحاسبية) المتعلقة بالعمليات أو الأحداث المعقدة (مثلاً الإفصاح عن المشتقات المالية)، لكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل واضح ومفهوم ما أمكن.

وخلاصة القول هنا أن تكون المعلومة المالية المقدمة في الكشوف المالية قابلة للفهم بصورة سريعة (immédiatement) من طرف مستخدميها.

2/ القابلية للمقارنة (مبدأ ديمومة الطرق والمناهج): la comparabilité (le principe de la permanence des méthodes)

يقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة الكشوف المالية لفترة معينة مع الكشوف المالية لفارة |او فترات لأخرى سابقة لنفس المؤسسة (المقارنة عبر الزمن la comparabilité dans le temps)، أو مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة مع الكشوف المالية لمؤسسة أو مؤسسات أخرى خلال نفس الفترة (المقارنة عبر الفضاء الجغرافي la comparabilité dans l'espace). حيث أن المعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية تستخدم في اتخاذ القرار وحتى تكون أساس لاتخاذ هذا الأخير يجب أن تتوفر فيها خاصية القابلية للمقارنة عبر الزمن وعبر الفضاء لأن إتخاذ القرار يتطلب المقارنة بين العديد من البدائل المتاحة (مثلاً: مقارنة أداء العديد من الشركات من أجل شراء أسهمها).

و يتطلب توفير خاصية القابلية للمقارنة الالتزام بمبدأ ديمومة الطرق والمناهج في إعداد الكشوف المالية، ويقتضي هذا المبدأ الثبات في استخدام الطرق والمناهج (السياسات المحاسبية) من فترة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى. وهذا لا يعني أن المؤسسة لا تقوم بتغيير الطرق والمناهج على الإطلاق إذ يسمح لها

بذلك من أجل البحث عن أفضل معلومة مالية أو من أجل توفير متطلبات تشريع (أو معيار) دولي أو محلي. كما أنه ومن أجل الحفاظ على خاصية القابلية للمقارنة في حالة الانتقال من سياسة محاسبية إلى أخرى يستلزم على المؤسسة إعادة تعديل الكشف المالية للسنة التي قبلها بناء على السياسات الجديدة.

3/ الملائمة: la pertinence تمتلك المعلومات المالية خاصية الملائمة عندما تكون ذات تأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدميها بحيث تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية أو تصحيح تقديراتهم الماضية وكذلك تقييم عملياتهم التنبؤية السابقة.

4/ مبدأ عدم التعويض: le principe de non compensation ينص هذا المبدأ على عدم إمكانية إجراء المقاصة (التعويض) بين كل من عناصر الأصول والخصوم من جهة وعناصر الإيرادات والمصاريف من جهة أخرى، ماعدا في الحاليتين التاليتين:

- هناك معيار محاسبي دولي يفرض أو يسمح بذلك.
- إذا كانت العوائد والأعباء المرتبطة ونتيجة حوادث ومتماثلة غير ذات معنوية، يمكن تجميعها.

وفي هذا الصدد يسمح النظام المحاسبي الفرنسي بإجراء مقاصة للحسومات والتنزيلات والمرجعيات من المشتريات، لكن باعتبار ذلك حالة إستثنائية، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال إلغاء حق على عميل معين في مقابل دين له على المؤسسة.

كما تنص المادة 15 من القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي يشكل الإطار العام لهذا النظام، على تبني هذا المبدأ، ماعدا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

مبدأ عدم المساس بالميزانية بالافتتاحية Le principe d'intangibilité du bilan d'ouverture

حسب هذا المبدأ، الميزانية الافتتاحية للدورة يجب أن ترتبط بالميزانية الختامية للدورة السابقة لها، وهذا يطرح مشكل فيما يخص معالجة قضية التغييرات في المناهج المحاسبية.

هذه التغييرات يمكن أن تنتج عن إرادة المؤسسة في تغيير المناهج المحاسبية وذلك في حدود المرونة المصموم بها، أو نتيجة تغير شامل في التقنين المحاسبي. وعلى العموم وفي جميع الحالات، تنص المخابير الفرنسية للمحاسبة على ضرورة تحميل اثار هذه التغييرات على رؤوس الأموال الخاصة المدمجة

(غالباً في حساب ترحيل من جديد) مع تقديم كل التوضيحات والمعلومات الضرورية لفهم سبب وأهداف هذه التغييرات.

وهذا المبدأ يتمشى بصورة مباشرة مع معايير (IFRS) التي تنص كمعالجة مرجعية، على أن الأخطاء الأساسية والتغييرات في المناهج المحاسبية يجب أن تحمل على الميزانية الإفتتاحية.

5/ الأهمية النسبية: l'importance relative تكون المعلومة ذات معنوية إذا كان نسيانها أو عدم دقتها، يؤدي إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستعملها.

6/ السلامة (الموثوقية): La fiabilité تمتلك المعلومة المالية خاصية السلامة، إذا كانت خالية من الأخطاء، العيوب والتحيز وكان بإمكان مستخدميها الوثوق فيها من أجل إعطاء صورة عادلة لما يحدث في المؤسسة.

7/ الصورة العادلة: L'image fidèle من أجل أن تكون المعلومة سليمة، يجب أن تقدم صورة وفيّة للمعاملات والأحداث الأخرى التي تود تقديمها. حيث يصبح كن الملائم تسجيل العناصر محاسبياً وتوضيح خطر الخطأ المرتبط بتسجيلها وتقييمها.

8/ أولوية الجوهر الاقتصادي على المظهر القانوني: la prééminence de la substance sur la forme

حتى تعبر المعلومات المالية المتضمنة في الكشف المالية بصدق عن الأحداث والمعاملات المالية التي حدثت في الفترة، فمن الضروري أن تعرض ويتم المحاسبة عنها وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس فقط حسب شكلها القانوني. ففي بعض الأحيان لا تتوافق الحقيقة الاقتصادية لبعض العمليات مع الشكل القانوني لها، ومن هذه العمليات نجد مثلاً عقود الإيجار تمويل (les contrats de location-financement)، وهي عقود تقع على أصول ثابتة مادية بين مستأجر (غير مالك، لكن يستخدم الأصل بصفة دائمة) ومؤجر (مالك للأصل ولكن لا يستفيد من أغلب المزايا الاقتصادية العائدة من الأصل)، حيث يسمح هذا المبدأ للمستأجر بتسجيل وإهلاك الأصل الذي يستغله في إطار عقد إيجار تمويل في كشوفه المالية وذلك على الرغم من أن الملكية القانونية للأصل مازالت بحوزة المؤجر.

كما يوفر أيضاً هذا المبدأ أساساً لإعداد الكشوف المالية الموحدة (الدمجة أو المجمعة) وذلك من خلال اعتبار مجمع الشركات ككيان واحد.

9/ مبدأ الحيطة والحذر: le principe de prudence

وهو مبدأ أساسي في المحاسبة المالية، يقتضي من المحاسب تسجيل الأعباء بمجرد توقعها (إذا كان حدوثها محتمل) وعدم تسجيل الإيرادات إلا إذا وقعت فعلاً، وعلى العموم يؤدي هذا المبدأ إلى تخفيض الأصول والإيرادات وعدم إظهار فوائض القيمة الخفية، وهو يعمل، على الخصوص، على حماية الدائنين من إعداد حسابات مبالغ فيها.

كما يعني وجود هذا المبدأ ضرورة وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض الالتزامات والمصروفات. إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بمقدار معقول ودون مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو تخفيض متعمد للأصول أو الدخل أو مبالغة مقصودة في الالتزامات والمصروفات، حيث تؤدي المبالغة في الحذر إلى جعل الكشوف المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

وعملًا بهذا المبدأ فإن المخزونات _ مثلاً _ تقدر بأقل قيم من بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية

ج/ القيود الواجبة الاحترام: les contraintes à respecter

وهي عبارة عن قيود يجب أن تحترم عند إعداد المحاسبة المؤسسة وذلك من أجل توفير معلومة مالية سليمة وملائمة. وتتمثل في مايلي:

1/ التوقيت المناسب: la célérité

يتمثل هذا القيد في ضرورة أن يحصل مستخدمي المعلومة المالية عليها في التوقيت المناسب، أي في التوقيت الذي تؤثر فيه هذه المعلومة على توقعاتهم ومن ثم على قراراتهم، ومن متطلبات توفير هذه الخاصية ضرورة الإعلام عن أداء المؤسسة وتدفقاتها النقدية ووضعتها المالية من خلال العديد من الوسائل المتاحة للجمهور على نطاق واسع (الموقع الإلكتروني، الجرائد والمجلات، نشرية المؤسسة... إلخ). كما أن القوانين الوطنية نجد أنها تلزم الشركات بالإعلام المالي ونشر حساباتها للفترة في مجالات زمنية معينة (مثلاً: في الجزائر هناك إلزام قانوني بنشر الحسابات الاجتماعية قبل أقل من 6 أشهر من إقفالها، في حين تمنح فترة 09 أشهر فيما يخص الحسابات المدمجة). كل هذه المتطلبات من أجل ضمان أن يحصل المستخدمين العديدين للمعلومة المالية عليها في نفس الوقت حتى لا يسمح لأي طائفة منهم بتحقيق أرباح غير عادية من وراء معلومات يحصلون عنها بطرق خاصة.

2/ الموازنة بين المزايا والتكاليف: le rapport cout /avantages

إمساك وإعداد المحاسبة يجعل المؤسسة تتحمل مجموعة من التكاليف، هذه الأخيرة يجب أن تقل بشكل كبير عن المزايا المتأتية من المعلومة المحاسبية.

3/ الموازنة بين الخصائص النوعية: يتطلب تحقيق أهداف الكشف المالية الموازنة بين الخصائص الكيفية، إذ لا يجب الإفراط في البحث عن توفير خاصية معينة على حساب التفريط في خاصية أخرى، فهناك بعض الخصائص الكيفية يشوبها بخض التعارض، فمثلاً إفراط المحاسب في تطبيق مبدأ الحذر قد يؤدي به إلى التفريط في خاصية الوثوقية.

د/ قواعد التسجيل المحاسبي: les règles de comptabilisation

حتى يتم تسجيل عنصر ما في المحاسبة المؤسسة كأصل (كخض)، كإيراد (كمصروف) يجب أن يتوفر فيه الشرطين التاليين:

1- من المحتمل أن تعود منه (إليه) كل المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به.

2- هذا العنصر له تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة موثوق فيها.

هذا وتنص الفقرة 82 من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية على أن أي عنصر يمتلك خصائص الأصول (الخضوم) الإيرادات (المصاريف) ولا يتوفر فيه أحد الشرطين المذكورين أعلاه أو كليهما، يمكن الإفصاح عنه في الملاحق وهذا في حالة إعتبار الإفصاح عن هذا العنصر ملائماً لتقييم وضعية المؤسسة.

هـ/ قواعد التقييم المحاسبي: les règles d'évaluation

التقييم المحاسبي هو تلك العملية التي تستهدف تحديد المبلغ النقدي الذي تسجل به العناصر في الكشف المالية، هذا الأمر يتطلب إختيار إتفاقية تقييم ملائمة (ملائمة) (une convention d'évaluation appropriée)، هذه الإتفاقية يمكن أن تكون: التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، قسمة الإنجاز (قيمة التسوية) أو القيمة المحينة.

1_ إتفاقية التكلفة التاريخية: Le cout historique

تتعلق التكلفة التاريخية للعنصر بالقيمة المقدمة مقابله في تاريخ إكتسابه (الفرقة 100 من الإطار المفاهيمي)، وعلى هذا الأساس:

- تسجل الأصول بمبلغ الخزينة أول مكافئ الخزينة أو بالقيمة العادلة للمقابل المقدم من أجل إكتساب هذا الأصل في تاريخ إكتسابه.

- تسجل الخصوم بمبلغ الإيرادات المستلمة في مقابل الإلتزام، وفي بعض الظروف (الضريبة على النتائج) بمبلغ الخزينة أو مكافئ الخزينة الذي ينتظر أن يقدم من أجل إهلاك الخصم.

2_ إتفاقية التكلفة الحالية: Le cout actuel

التكلفة الحالية للعنصر ترتبط بمقابله في تاريخ التقييم، وعلى هذا الأساس:

- تقيم الأصول بمبلغ الخزينة أو مكافئ الخزينة الواجب دفعه في أصل مماثل أو مكافئ في الوقت الحالي.
- تقيم الخصوم بالمبلغ غير المخصص للخزينة أو مكافئ الخزين الواجب دفعه من أجل تصفية الإلتزام في الوقت الراهن

3_ قيمة الإنجاز (قيمة التسوية): La valeur de realisation (valeur de règlement)

تتعلق قيمة الإنجاز بـ:

- يتم تسجيل الأصول بمبلغ الخزينة أو مقابل الخزينة الذي يمكن أن يحصل في الحين في حالة بيع إرادي للأصل.
- يتم تسجيل الخصوم من خلال مبلغ تسويتها، بالمبلغ غير المحين للخزينة أو مكافئ الخزينة.

4_ القيمة المحينة: la valeur actualisée

تتعلق لقيمة المحينة بقيمة مقبوضات ودفعات الخزينة المحينة في تاريخ التقييم، وعلى هذا الأساس يتم:

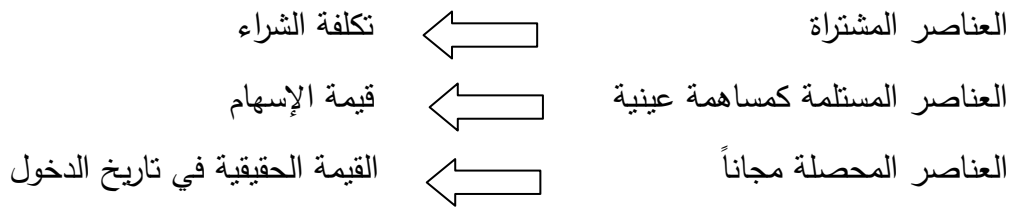
- تقيم الأصول بالقيمة المحينة للمقبوضات الصافية المستقبلية المتأتية منها خلال النشاط العادي للمؤسسة.
- تقيم الخصوم بالقيمة المحينة للمدفوعات المستقبلية الصافية التي يجب على المؤسسة دفعها من أجل إطفاء الخصم خلال النشاط العادي.

هذا وينص النظام المحاسبي المالي (SCF) على ضرورة أن تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على إتفاقية التكاليف التاريخية، في يعمد حسب بعض الشروط وبالنسبة لبعض

العناصر (الأصول البويولوجية والأدوات المالية) إلى مراجعة تجري ذلك التقييم حسب إتفاقيات التقييم الأخرى حسب الحالة.

كما ينص النظام المحاسبي المالي (SCF) على كيفية حساب التكاليف التاريخية وتقييم العناصر (السلع، المنتجات... إلخ) المراد تقييدها محاسبياً، وذلك كما يأتي:

طريقة الحصول على الأصل	إتفاقية التقييم المستخدمة
الشراء	تكلفة الشراء
مساهمة عينية	قيمة الإسهام
مجاناً	القيمة الحقيقية في تاريخ الدخول
التبادل	حالة التماثل: القيمة الحقيقية للأصول المستلمة
	حالة عدم التماثل: القيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة
الإنتاج	تكلفة الإنتاج



و/ مفاهيم رأس المال: les concepts de capital

في هذا الإطار يمكن التمييز بين مفهومين لرأس المال في المؤسسة، هما:

1_ المفهوم المالي لرأس المال: le concept financier de capital

وفقاً بهذا المفهوم الذي يعبر عنه من خلال النقود المستثمرة أو القدرة الشرائية المستثمرة، رأس المال يعني الأصول الصافية (l'actif net) أو رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة (les capitaux propres de l'entreprise).

2_ المفهوم المادي لرأس المال: le concept physique de capital ووهنا يتم النظر إلى رأس المال من خلال القدرة التشغيلية، رأس المال هو القدرة الإنتاجية التي يمكن حسابها مثلاً على أساس الوحدات المنتجة يومياً.

مبدأ إستقلالية الدورات ودورية النتائج: Le principe de l'indépendance des exercices

حتى يتمكن مستخدم المعومات المحاسبية (مساهمين، إدارة، دائنين، إدارة ضريبية... إلخ) من تقييم نتائج تسيير المؤسسة والقيام بالتنبؤات الضرورية لإتخاذ القرارات التي يقومون بها، فهم في حاجة إلى معلومات دورية. ويتطلب تزويدهم بها تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات تسمى دورات محاسبية (exercices comptables). وينص مبدأ إستقلالية الدورات ودورية النتائج على بأن الإيرادات (Les produits) والأعباء (Les charges) التي تخص دورة ما يجب تلحق بها، ويتم ذلك من الناحي التقنية باستخدام حسابات تسوية (Les comptes de régularisation) الأصول والخصوم، حسب الحالة.

لكن تطبيق هذا في المبدأ الواقع العملي، يترك هامش مناروة يسمح للمحاسبين بالتأثير على النتيجة النهائية في إتجاه معين. وهذه المرونة الممنوحة تطرح مشكل مهم فيما يخص تقييم المؤسسة بالإعتماد على مضاعف نتيجة الإستغلال.